

المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

كارتاخينا دي إندياس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
البند ٩(و) من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها
مسائل أخرى أساسية لتحقيق أهداف الاتفاقية

تقرير عن أداء وحدة دعم التنفيذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

مقدم من مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية

معلومات أساسية

١- أيدت الدول الأطراف في اجتماعها الثالث المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الورقة التي أعدها الرئيس بشأن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ، وأسندت إلى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية (مركز جنيف الدولي) ولاية إنشاء هذه الوحدة. كما شجع الاجتماع الثالث الدول الأطراف القادرة على تقديم تبرعات على القيام بذلك من أجل دعم الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أسندت الدول الأطراف إلى رئيس الاجتماع الثالث، بالتشاور مع لجنة التنسيق، مهمة وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق يبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي بشأن أداء الوحدة. وقبل مجلس مؤسسة مركز جنيف الدولي هذه الولاية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢- وأبرم اتفاق بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي بشأن أداء وحدة دعم التنفيذ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وينص هذا الاتفاق على أن يقدم مدير مركز جنيف الدولي تقريراً كتابياً عن أداء الوحدة إلى الدول الأطراف وأن يغطي ذلك التقرير الفترة الفاصلة بين اجتماعين للدول الأطراف. وقد أعد هذا التقرير لتغطية الفترة الفاصلة بين الاجتماع التاسع للدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي الثاني.

الأنشطة

٣- واصلت وحدة دعم التنفيذ الاضطلاع بالمهام المدرجة في ورقة رئيس الاجتماع الثالث للدول الأطراف التي تعتبر بمثابة ولاية الوحدة. وتمشياً كذلك مع هذه الولاية، وردت توجيهات أكثر تحديداً من لجنة التنسيق بشأن الأولويات وذلك لضمان مشاركة الدول الأطراف بشكل مستمر في عمل الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استمدت توجيهات واضحة وشاملة بشأن أولويات الوحدة في عام ٢٠٠٩ من خطة عمل نيروبي التي اعتمدها الدول الأطراف في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لدى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول، ومن التقرير المرحلي لاجتماع البحر الميت الذي رحبت به الدول الأطراف بجمهورية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لدى انعقاد الاجتماع التاسع للدول الأطراف.

٤- واشتدت الطلبات التي واجهتها وحدة دعم التنفيذ في عام ٢٠٠٩ لدعم الدول الأطراف في إعداد المؤتمر الاستعراضي الثاني. فبالإضافة إلى تلبية احتياجات فرادى الدول الأطراف، قدمت الوحدة دعماً مكثفاً إلى الرئيس المعين والبلد المضيف للمؤتمر الاستعراضي الثاني، بما في ذلك بإجراء ثلاث بعثات تخطيطية إلى كرتاخينا بكولومبيا، وبدعم اجتماعين تحضيريين واجتماعيين غير رسميين فضلاً عن دورات عديدة عقدها أفرقة صغيرة، وتجميع المعلومات اللازمة للرئيس المعين لإعداد وثيقة استعراض خمسية شاملة، وتنفيذ استراتيجية للاتصالات، بما في ذلك بإنشاء موقع على الشبكة يخصص للمؤتمر الاستعراضي الثاني.

٥- وقدمت وحدة دعم التنفيذ مرة أخرى توجيهات استراتيجية للرئيس والمشاركين في الرئاسة وذلك بالمشاركة في عشرات الاجتماعات التي عقدها أفرقة تخطيطية صغيرة وبدعم سبع اجتماعات عقدها لجنة التنسيق. وقد مكّن ذلك لجنة التنسيق من بلورة الإطار العام للعمل خلال الفترات الفاصلة بين الدورات في ٢٠٠٩ وساعد في تأمين نجاح اجتماعات اللجان الدائمة خلال الأسبوع الممتد من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، اقترحت خطة استراتيجية لمنسق برنامج الرعاية مرتين - مرة خلال الفترة المفضية إلى عقد اجتماعات اللجان الدائمة ومرة خلال الفترة المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الثاني.

٦- واستمرت وحدة دعم التنفيذ في تقديم دعم الأمانة إلى فريق الاتصال المعني بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الوحدة معلومات أساسية لمنسق فريق الاتصال، ورئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف ولدول أخرى أطراف لمواصلة الأنشطة التي تضطلع بها من أجل إضافة الطابع العالمي على الاتفاقية. كما شاركت الوحدة في البعثات التي تم القيام بها إلى أربع دول غير أطراف أو في رئاسة هذه البعثات وذلك من أجل مساعدة هذه الدول الأطراف في إزالة العقبات التي لا تزال تعترض التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

٧- واستجابت وحدة دعم التنفيذ لقرابة ٥٠ طلباً سنوياً وردت من دول أطراف لطلب المساعدة أو المشورة لإعداد التقارير عن الشفافية. وفضلاً عن ذلك، دعمت الوحدة عمل

فريق الاتصال المعني بالمادة ٧ ومنسق هذا الفريق. وشكلت جهود الوحدة في مساعدة الدول الأطراف في إعداد التقارير عن الشفافية عاملاً رئيسياً في ضمان امتثال اثنتين من الدول الأطراف الأربع التي تأخرت عدة سنوات في تقديم تقارير عن الشفافية لهذا الجانب من الاتفاقية في عام ٢٠٠٩.

٨- وواصلت الوحدة دعم جهود منسق فريق الاتصال المعني باستخدام الموارد، بما في ذلك بإصدار مجموعات من البيانات عن احتياجات الموارد المتوقعة في الأعوام القادمة. وستكون المعلومات المجمعة في غاية الفائدة لعمل فريق الاتصال هذا والدول الأطراف بشكل عام خلال الفترة التي ستعقب انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني.

٩- واضطلعت وحدة دعم التنفيذ بدورها التقليدي المتمثل في إيصال المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وحالتها وعملياتها، بما في ذلك بالمشاركة في ١٦ حلقة عمل إقليمية أو مواضيعية أو في دورات تدريبية ودورات لبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الوحدة في توفير معلومات عن الاتفاقية بالحفاظ على مركز التوثيق التابع للاتفاقية وبتلقي وإتاحة ١٠٠٠ وثيقة جديدة في عام ٢٠٠٩ بشأن عملية التنفيذ.

١٠- وتلقت وحدة دعم التنفيذ مئات الطلبات من الدول الأطراف بشأن مسائل تتعلق بالتنفيذ والامتثال واستجابت لها. وقبل انعقاد اجتماعات اللجان الدائمة في أيار/مايو ٢٠٠٩ مباشرة، وبالذات خلال الأسابيع المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الثاني، قدمت الوحدة معلومات أو مساعدات لعشرات الدول الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة بشأن هذه الأحداث. كما قامت بإصدار منشورات تتضمن برامج ومعلومات عن برنامج العمل فيما بين الدورات وعن المؤتمر الاستعراضي الثاني، وباستحداث كتيب وضعته وضمته معلومات أساسية عن الاتفاقية، بما في ذلك بإتاحة هذه النشرة بالإسبانية والفرنسية والإنكليزية.

١١- وقدمت وحدة دعم التنفيذ خدمات استشارية لعدد كبير من الدول الأطراف التي هي بصدد تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية أو التي كانت بصدد تنفيذها. وشمل ذلك قيام الوحدة أو طلبها القيام بزيارات إلى تسع من هذه الدول الأطراف. ودعمت الوحدة دولاً أطرافاً في فهم طبيعة ونطاق التزاماتها بمزيد من الوضوح، والمضي قدماً بالأعمال التحضيرية المتعلقة بطلب تمديد آجال الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٥ أو في الإعلان عن الانتهاء من الوفاء بها.

١٢- ودعمت الوحدة رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف والدول الأخرى الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات التي تقدم بموجب المادة ٥. وشمل ذلك الحصول لصالح هذه الأطراف وبناء على طلبها على مشورة خبراء إزالة الألغام والخبراء القانونيين والدبلوماسيين ودعم خمسة اجتماعات عقدها فريق تحليل الطلبات التي تقدم بموجب المادة ٥.

١٣- وقدمت وحدة دعم التنفيذ خدمات استشارية للدول الأطراف التي تسعى إلى تطبيق الاتفاقات المتعلقة بمساعدة الضحايا التي اعتمدت خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول عام ٢٠٠٤. وشمل ذلك قيام الوحدة أو طلبها القيام بزيارات إلى ثماني دول أطراف. وساعدت الوحدة هذه الدول الأطراف في تحقيق واحد من الأهداف التالية: وضع أو تحسين أهداف مساعدة الضحايا، أو وضع الخطط، أو المضي قدماً بتنفيذ هذه الخطط، أو استحداث آلية للرصد.

تمويل العمليات الأساسية التي تنفذها وحدة دعم التنفيذ

١٤- مثلما ورد في ورقة الرئيس بشأن إنشاء وحدة دعم التنفيذ والاتفاق المبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، أنشأ مركز جنيف الدولي في أواخر عام ٢٠٠١ صندوق تبرعات استثمارياً لأنشطة الوحدة. والغرض من هذا الصندوق هو تمويل الأنشطة الجارية للوحدة، على أن تسعى الدول الأطراف إلى ضمان الموارد المالية الضرورية. وعملاً بالاتفاق المبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي، راجعت شركة مستقلة لمراجعة الحسابات، هي شركة PriceWaterhouseCoopers، البيان المالي للصندوق الاستثماري التابع للوحدة لعام ٢٠٠٨. وأثبتت مراجعة الحسابات أن البيان المالي للصندوق التبرعات الاستثماري قد أعد على النحو الواجب وفقاً لسياسات المحاسبة ذات الصلة وللتشريعات السويسرية الواجب تطبيقها. وأحيل البيان المالي المراجع، الذي بيّن أن مصروفات الوحدة قد بلغت في عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢٤,٨٢٧,٩٥١ فرنكاً سويسرياً، إلى الرئيس وإلى لجنة التنسيق والجهات المساهمة في الصندوق الاستثماري التابع لوحدة دعم التنفيذ.

١٥- وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ رصيد الصندوق الاستثماري التابع للوحدة ٥٧٠,٠٣,١٤١ فرنك سويسري^(١). وكان هذا المبلغ المرحل من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ أقل من ذلك المرحل من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨ بمقدار الثلث. وعرض ذلك وحدة دعم التنفيذ لاحتمال مواجهة حالة عجز في عام ٢٠٠٩ ما لم تقدم الدول الأطراف على وجه السرعة الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات الوحدة. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، وجدت الوحدة نفسها بالفعل في حالة عجز وظلت على هذا الوضع طوال عام ٢٠٠٩.

١٦- وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغ مدير وحدة دعم التنفيذ الدول الأطراف بأن الموارد اللازمة في عام ٢٠٠٩ تتعدى بكثير تلك التي قدمت في عام ٢٠٠٨ إذا أريد للوحدة أن تظلم بعملياتها دون مواجهة حالة عجز في نهاية السنة. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وجه مدير وحدة دعم التنفيذ رسالة إلى جميع الدول الأطراف التي سبق لها التبرع للصندوق

(١) يختلف هذا الرقم عن ذلك الوارد في البيان المالي لوحدة دعم التنفيذ الذي تمت مراجعته لأن تبرعات ماليزيا وهنغاريا وردت في عام ٢٠٠٨ ولكنها احتسبت في عام ٢٠٠٩.

الاستثماني التابع للوحدة لإحاطتها علماً مرة أخرى بالحالة المالية المتأزمة التي تواجهها الوحدة. وفي الاجتماعين اللذين عقدهما لجنة التنسيق في ١ أيلول/سبتمبر و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أعاد مدير الوحدة التصريح بأن الأمر يتطلب الحصول على تبرعات إضافية لإنهاء العام دون مواجهة حالة عجز. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وجه رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف والرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثاني رسالة إلى جميع الدول الأطراف التي سبق لها التبرع للصندوق الاستثماني التابع للوحدة والتي لم تتبرع مع ذلك له في عام ٢٠٠٩، وإلى عدة دول أطراف لم تكن قد تبرعت قط للصندوق، بما في ذلك بعض الدول الأطراف التي لديها إمكانيات كبيرة. وشجع الرئيس والرئيس المعين الدول الأطراف بشدة على توجيه نداءات للحصول على تبرعات دعماً للعمليات التي تضطلع بها الوحدة في عام ٢٠٠٩ والنظر في الحصول على تبرعات إضافية في ٢٠١٠.

١٧- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع ما ورد من أموال ٤١٦ ١٢١,٥٤ فرنكاً سويسرياً في عام ٢٠٠٩ من الدول الأطراف السبع التالية: أستراليا، ألمانيا، تركيا، شيلي، قبرص، كندا، والنرويج (انظر الجدول ١). وشملت هذه الأموال مبلغاً قدره ١ ٥٨٤,١٥ فرنكاً سويسرياً كانت دولة طرف (شيلي) قد خصصته للعملية التي اتفقت الدول الأطراف عليها في ٢٠٠٦ لمساعدتها في النظر في طلبات تمديد آجال الوفاء بالتزامات إزالة الألغام المنصوص عليها في المادة ٥.

١٨- ولما كان عام ٢٠٠٩ قد عانى من قلة التمويل، فقد طلب مدير وحدة دعم التنفيذ الحصول من لجنة التنسيق على توجيهات بشأن تخطيط ميزانية عام ٢٠١٠. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أعرب المشاركون في لجنة التنسيق عن رغبتهم في أو تواصل الوحدة تقديم خدماتها في عام ٢٠١٠ بالمستوى الذي قدمت به خدماتها في عام ٢٠٠٩. وأبلغ مدير الوحدة لجنة التنسيق بأنه سيقوم بإعداد ميزانية عام ٢٠١٠ على هذا الأساس، وأنها ستشمل تكاليف بمبلغ يناهز ١,٢ مليون فرنك سويسري، على أن تتولى لجنة التنسيق مسؤولية تأمين الموارد اللازمة لدعم هذه الميزانية.

١٩- وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أيدت لجنة التنسيق خطة عمل وميزانية وحدة دعم التنفيذ لعام ٢٠١٠، مع الإحاطة علماً بمسؤولية الدول الأطراف عن ضمان توفير التمويل اللازم لهذه الميزانية البالغة ١,٢ مليون فرنك سويسري إلى جانب التمويل اللازم لتغطية أي عجز يتمخض عن عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، وافقت لجنة التنسيق على وضع أموال وحدة دعم التنفيذ قيد الاستعراض على الأقل مرة كل ثلاثة شهور في عام ٢٠١٠ وعلى تزويد الوحدة بتوجيهات لاتخاذ إجراءات من أجل التصدي لأية حالة نقص مستمرة في التمويل.

الدعم الإضافي الذي تلقتة وحدة دعم التنفيذ والأموال التي قامت بإدارتها

٢٠- بالإضافة إلى العمليات الأساسية التي تدعمها الوحدة بفضل التبرعات التي تقدمها الدول الأطراف للصندوق الاستئماني التابع لها، تلقت الوحدة الدعم الإضافي التالي أو قامت بإدارة الأموال الإضافية التالية في عام ٢٠٠٩:

(أ) لا تدخل التكاليف المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات الأساسية التي تدعم الوحدة (الحيز المكتبي، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد، وتنسيق المنشورات، ودعم تكاليف السفر، وإدارة الموارد البشرية، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات وغير ذلك من بنود الدعم الإداري، إلخ) في التكاليف التي يغطيها الصندوق الاستئماني التابع للوحدة. وتغطي الميزانية العامة لمركز جنيف الدولي هذه التكاليف، على أساس الأموال التي توفرها سويسرا، وقد بلغت هذه التكاليف قرابة ٤٤٠.٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠٠٩.

(ب) تغطي ميزانية وحدة دعم التنفيذ التكاليف المرتبطة بتقديم توجيهات استراتيجية لبرنامج الرعاية، بينما تغطي ميزانية مركز جنيف الدولي التكاليف المرتبطة بإدارة برنامج الرعاية على أساس الأموال التي توفرها سويسرا أيضاً. وبلغت هذه التكاليف ٤٠.٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠٠٩.

(ج) تغطي ميزانية وحدة دعم التنفيذ التكاليف المرتبطة بتقديم الدعم للرؤساء المشاركين لدى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماعات اللجان الدائمة، بينما تغطي ميزانية مركز جنيف الدولي، على أساس الأموال التي توفرها سويسرا، تكاليف استضافة هذه الاجتماعات. وفي عام ٢٠١٠، سيشمل ذلك للمرة الأولى تكاليف توفير خدمات الترجمة الفورية في هذه الاجتماعات. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، شملت ميزانيتها الوحدة تكاليف خدمات الترجمة الفورية. وقبل عام ٢٠٠٨، كانت جهتان مانحتان تبرعان بتقديم خدمات الترجمة الفورية. وفي عام ٢٠٠٨، أفادت الجهة الرئيسية المانحة بأنها لم تعد في موقف يسمح لها بتوفير الأموال لتغطية هذه التكاليف.

(د) بفضل الأموال التي أتاحتها الاتحاد الأوروبي، واصلت الوحدة تنفيذ الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي من أجل التصديق العالمي على الاتفاقية وتنفيذها. وانطوى ذلك على تلبية طلبات دول أطراف لزيارات استشارية تقنية قصيرة الأجل ودعم خمس دول أطراف لاستضافة حلقات عمل إقليمية. وأتاحت الأموال الواردة من الاتحاد الأوروبي تغطية تكاليف منصب موظف واحد متفرغ (هو منصب منسق الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي). وينتهي الإجراء المشترك في أيار/مايو ٢٠١٠.

(هـ) بفضل أموال المشاريع التي قدمتها أستراليا وبلجيكا وسويسرا والنرويج، استطاعت وحدة دعم التنفيذ تغطية تكاليف معظم الأنشطة الاستشارية المتعلقة بمساعدة

الضحايا. وفي عام ٢٠٠٩، تقرر أن يصبح دعم الوحدة للدول الأطراف بشأن مساعدة الضحايا مجال عمل برنامجياً أساسياً للوحدة. وهذا يعني ضرورة تقديم المشورة والدعم إلى الدول الأطراف ذات الصلة طالما تواصلت حاجتها ورغبتها في الحصول على الخدمات الاستشارية. ومن ثم، ستدرج للمرة الأولى في عام ٢٠١٠ الخدمات الاستشارية الأساسية المتعلقة بمساعدة الضحايا في ميزانية الصندوق الاستئماني التابع للوحدة.

(و) بفضل أموال المشاريع التي وفرتها النرويج، قدمت وحدة دعم التنفيذ خدمات معززة إلى الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثاني. وقد أتاح ذلك في جملة أمور تغطية تكاليف منصب موظف مؤقت (هو منصب منسق الاتصالات لدى انعقاد قمة كرتاخينا).

(ز) بفضل الأموال التي أتاحتها أستراليا، استطاعت وحدة دعم التنفيذ الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الدول الصغيرة، بما في ذلك بالعمل على مساعدة الدول غير الأطراف في منطقة المحيط الهادئ في تذليل العقبات التي لا تزال تعترض التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

الجدول ١:

التبرعات للصندوق الاستماني التابع لوحدة دعم التنفيذ

التبرعات الواردة في ٢٠٠٩ (حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر) فرنك سويسري	التبرعات الواردة في ٢٠٠٨ فرنك سويسري	
	١ ٠٠٠,٠٠	ألبانيا
٨٦ ٥٠٠,٠٠	٦٣ ٠٠٠,٠٠	أستراليا
	٥٥ ٨٧٢,٦٧	النمسا
١٣٩ ٣٦٢,٣٨	١٨ ٩٣٥,٧٥	كندا
٢١ ٢٨١,٠٠	١٥ ٢٨٥,٠٠	شيلي
٤ ٥٦٠,٠٠	٢ ٧٠٠,٠٠	قبرص
	٦٧ ٠٣٩,٨٨	الجمهورية التشيكية
٣٠ ٢٢٤,٠٠	٢٤ ٢٩٨,٥٠	ألمانيا
	١٠ ٧٣٧,٤٣	هنغاريا
	٥٥ ٠٨٠,٦٦	أيرلندا
	٦٤ ٧٩٦,٠٠	إيطاليا
	١ ٧٧٤,٠٣	ماليزيا
١٣٠ ٨٤٥,٨٦	١٥٧ ٥٥٧,٩٠	النرويج
	١١ ٩٢١,٠٠	قطر
	٧ ٩٠٦,٥٠	سلوفينيا
	٤٤ ١٣٣,٠٠	إسبانيا
٣ ٣٤٨,٣٠	١ ٩٧٣,٨٢	تركيا
٤١٦ ١٢١,٥٤	٦٠٤ ٠١٢,١٤	المجموع